رئاسة الجمهورية: تصريحات أحمد الجبوري مجرد أكاذيب وتلفيقات يراد منها المساس بهيبة رئاسة الجمهورية



نخيل نيوز | العراق

أصدرت الدائرة الإعلامية لرئاسة الجمهورية، اليوم الاثنين الثامن من نيسان، بياناً تلقت وكالة " نخيل نيوز" نسخة منه قالت فيه " تناقلت بعض وسائل الإعلام تصريحا أدلى به، أحمد عبد الله الجبوري في قناة السومرية الفضائية، ومفاده أن الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، أمتنع عن إصدار المرسوم الجمهوري بتعيينه محافظاً لصلاح الدين وذلك لتعرضه للتهديدات والضغوط من أطراف فاعلة في العملية السياسية"

وقال البيان، إن هذا التصريح عار تماماً عن الصحة، وأن رشيد عمل بواجبه الدستوري على حماية الدستور والقانون ، إذ إن الامتناع عن إصدار المرسوم الجمهوري كان بسبب ورود كتاب دائرة التسجيل الجنائي / وزارة الداخلية المرقم (بغداد / م1 / 6553) في 12 /2 / 2024 والذي أشار لصدور (6) ستة أحكام نهائية باتة بحق، أحمد عبد الله الجبوري ، بعضها عن جرائم مخلة بالشرف وشمل عن اثنين منها بقانون العفو العام، مع وجود (7) سبع قضايا يجري التحقيق فيها ، علما أن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل وقانون التعديل الأول لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 يشترط في المادة (7 / ثالثا) فيمن يتولى منصب المحافظ أن يكون حسن

السيرة والسمعة والسلوك، وأن لا يكون محكوم عن جرائم الفساد المالي والإداري والجنح المخلة بالشرف، وإن شمل بعفو سابق ، كما ورد إلى رئاسة الجمهورية كتاب هيأة النزاهة الاتحادية المرقم (ق. م / س / 208) في 7 / 2 / 2024 الذي يشير إلى ذات مضمون كتاب دائرة التسجيل الجنائي بتأشير صدور عدة أحكام باتة نهائية بحق المعني، مع الإشارة إلى وجود ملف مودع لدى دائرة الوقاية مازال قيد التدقيق.

وأضاف البيان، أنه بالرغم من ورود كتابي دائرة التسجيل الجنائي وهيأة النزاهة الاتحادية ولقطع الشك باليقين ، خاطبت رئاسة الجمهورية مجلس القضاء الأعلى بموجب كتابها (بلا) في 19 /2 / 2024 للاستفسار عن مدى إمكانية إصدار المرسوم الجمهوري بتعيين أحمد عبد الله الجبوري محافظاً لصلاح الدين مع صدور هذه الأحكام ، أجاب مجلس القضاء الأعلى بموجب كتابه المرقم (33 / مكتب / م . و / 2024) بعدم جواز إصدار المرسوم الجمهوري، وبناء على ورود هذا الكتاب امتنعت رئاسة الجمهورية عن إصدار مرسوم التعيين.

وأكد البيان، أن رئيس الجمهورية حريص على حماية الدستور والتزام احكام القوانين النافذة ، وأن التصريحات الصادرة عن أحمد عبد الله الجبوري لا تتجاوز كونها مجرد أكاذيب وتلفيقات يراد منها تضليل الرأي العام والمساس بهيبة رئاسة الجمهورية، أن رئاسة الجمهورية تحتفظ بحقها في مقاضاة الجبوري، وتهيب بوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي تحري الدقة قبل تناقل الأخبار .